الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/54/231
22 February 2000

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٠٤ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/54/592)]

٥٤/٢٣١ - دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٣/١٦٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨،

وإذ تدرك التحديات والفرص الناجمة عن العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تعرب عن قلقها البالغ إزاء ازدياد المخاطر المتزايدة لاستبعاد عدد كبير من البلدان النامية من عملية العولمة، بما فيها قطاعات التمويل والتجارة والتكنولوجيا، وإزاء ازدياد ضعف البلدان النامية الآخذة في الاندماج في الاقتصاد العالمي، الناتج بصفة خاصة عن تقلب تدفقات رأس المال القصيرة الأجل وإزاء استفحال أوجه التفاوت الاقتصادي داخل البلدان وفيما بينها،

وإذ تسلم بأن العولمة والاعتماد المتبادل قد أتاحا، من خلال التجارة والاستثمار وتدفقات رأس المال، وتقدم التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، فرصا جديدة لنمو الاقتصاد العالمي، وللتنمية ولتحسين مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم،

وإذ تشدد على أن النظم الدولية التي تعنى بالتنمية، والتمويل، والتجارة، ونقل التكنولوجيا ينبغي أن تواصل معالجة ما للعولمة من آثار سلبية على البلدان النامية،

وإذ تعرب عن قلقها الشديد إزاء الفجوة التكنولوجية الآخذة في الاتساع بوجه عام بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، لا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تشكل ملامح العولمة،

وإذ تضع في اعتبارها، تناقص هوامش الأفضليات التجارية للبلدان النامية في عملية تحرير التجارة، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وضرورة أن تتخذ البلدان تدابير، حسب الاقتضاء، وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية، لمعالجة ذلك التناقص بغية تلافيه،

وإذ تشدد على الحاجة إلى مواصلة العمل في مجموعة واسعة النطاق من الإصلاحات من أجل إقامة نظام مالي دولي قوي،

وإذ تسلم بأهمية أن تكون استجابات جميع البلدان على المستوى الوطني فيما يتعلق بالسياسة العامة مناسبة لتحديات العولمة، وذلك بأن تتبع على وجه الخصوص سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي وفي المجال الاجتماعي، وإذ تلاحظ الحاجة إلى أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذل، وخاصة من جانب أقل البلدان نمـــوا، لتحسين قدراتهـــا المؤسسية والتنظيمية، وإذ تدرك أيضا أنه ينبغي لجميع البلدان أن تتبع سياسات تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتشجع على تهيئة بيئة اقتصادية عالمية مواتية،

وإذ تشدد على أهمية تشجيع إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي لتمكينها من الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الفرص التجارية الناشئة عن العولمة وتحرير التجارة،

وإذ تؤكد الحاجة الملحة إلى التخفيف من وطأة ما تخلفه العولمة والاعتماد المتبادل من عواقب سلبية تتأثر بها كافة البلدان النامية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبخاصة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا،

واقتناعا منها بالحاجة، في سياق العولمة والاعتماد المتبادل، إلى وضع وتنفيذ سياسات تكفل المساواة، والشفافية، والاشتمال، بهدف تعزيز التنمية، لا سيما في البلدان النامية،

وإذ تكرر تأكيد أن الأمم المتحدة، بوصفها محفلا عالميا، تتمتع بوضع فريد يتيح لها تحقيق التعاون الدولي على طرق مواجهة التحديات المتمثلة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

واقتناعا منها بأن للأمم المتحدة دورا رئيسيا تؤديه في رعاية تعزيز التساوق والتكامل والتنسيق في تناول المسائل الاقتصادية والإنمائية على الصعيد العالمي،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام[(١)]،

وإذ تحيط علما أيضا بتقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٩[(٢)]، الذي يركز على عولمة ذات وجه إنساني،

---

(١) A/54/358.

(٢) **منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع:** A.99.III.B.43.

وإذ تلاحظ، في سياق العولمة والاعتماد المتبادل، العمل الجاري الذي تقوم به فرقة العمل المشتركة بين أمانة الكمنولث والبنك الدولي المعنية بالدول الصغيرة،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سيركز في دورته العاشرة، التي ستعقد في بانكوك في الفترة من ١٢ إلى ١٩ شباط/فبراير سنة ٢٠٠٠، على "الاستراتيجيات الإنمائية في عالم يشهد اعتمادا متبادلا مطردا وتطبيق دروس الماضي لجعل العولمة أداة فعالة لتنمية البلدان كافة والناس كافة"،

وإذ ترحب بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يقضي بتخصيص الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠ لموضوع "التنمية والتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين: دور تكنولوجيا المعلومات في سياق اقتصاد عالمي قائم على المعرفة"[٣]،

١ - **تؤكد من جديد** أن للأمم المتحدة دورا مركزيا تؤديه في تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية وفي العمل على تحقيق تساوق أكبر بين السياسات بشأن مسائل التنمية العالمية، بما في ذلك في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

٢ - **تؤكد بقوة** على ضرورة تكثيف التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، حسب الاقتضاء، من أجل تعزيز تساوق السياسات وتكاملها والتنسيق بينها بشأن المسائل الاقتصادية، والمالية، والتجارية، والإنمائية على الصعيد العالمي، بغية تحقيق أقصى قدر من فوائد العولمة والتحرير والاعتماد المتبادل والتخفيف إلى أدنى حد من وطأة الآثار السلبية المترتبة عليها، مع مراعاة مواطن الضعف والشواغل والاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية؛

٣ - **تدعو** إلى زيادة التعاون الدولي لمواجهة تحديات العولمة من خلال تعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الدولية؛ ودراسة المؤسسات الدولية المعنية للمسائل التجارية والمالية والإنمائية والمتعلقة بنقل التكنولوجيا دراسة متكاملة؛ ومواصلة إدخال إصلاحات واسعة النطاق على النظام المالي الدولي؛

٤ - **تهيب** بالبلدان جميعا، لا سيما الاقتصادات المتقدمة النمو الرئيسية، أن تزيد درجة التساوق بين سياساتها المالية والتجارية وسياسات تعاونها الإنمائي، بهدف تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية مساندة للتنمية، لا سيما في البلدان النامية؛

٥ - **تؤكد** على أنه من المهم، على المستوى الوطني، وجود سياسات سليمة للاقتصاد الكلي ووضع أطر مؤسسية وتنظيمية فعالة وتنمية الموارد البشرية؛ على نحو يحقق هدفي القضاء على الفقر وتحقيق التنمية وهما هدفان متداعمان، وذلك بطرق من بينها الإستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر وتعزيز تساوق السياسات العامة؛

---

(٣) انظر: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/٢٨١.

٦ - تحث المجتمع الدولي على تعزيز التعاون الإنمائي الدولي الهادف إلى زيادة اشتراك البلدان النامية في الاقتصاد العالمي الآخذ في العولمة؛

٧ - تحث أيضا المجتمع الدولي على اعتماد سياسات عامة تعزز الإنصاف في مجالات التمويل والتجارة ونقل التكنولوجيا، وعلى طرق مشاكل البلدان النامية المتمثلة في الدين الخارجي، ونقل الموارد، والضعف المالي، وتدهور معدلات التبادل التجاري وفرص الوصول إلى الأسواق؛

٨ - ترحب بجهود مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية، وغيرها من الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف الرامية إلى مساعدة البلدان النامية بما فيها البلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا على معالجة شواغلها التي تنفرد بها في إطار عولمة الاقتصاد، وبصفة خاصة من خلال المساعدات المتعلقة بالتكنولوجيا في مجالات التجارة، والسياسات العامة، وفي تحسين الكفاءة والسياسات التجارية، والاتجار بالخدمات، والتجارة الإلكترونية؛

٩ - تشدد على أهمية إدراك ومعالجة الشواغل التي تنفرد بها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لكي يتسنى مساعدتها على الاستفادة من العولمة بغية إدماجها على نحو كامل في الاقتصاد العالمي؛

١٠ - تؤكد بشدة على أهمية إتاحة بيئة تساعد على الاستثمار، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، والوصول إلى الأسواق، ووجود حكم يلبي احتياجات الشعب، يقوم على الكفاءة والشفافية والمشاركة والخضوع للمساءلة فى الخدمة العامة وعمليات صنع السياسة والإدارة، وزيادة حجم وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية، ومجابهة أعباء الديون التي لا سبيل إلى تحملها، بما في ذلك من خلال تدابير تحويلها، وتوخي المرونة في تنفيذ المبادرة المعززة المتعلقة بتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، على النحو الموصى به في تقرير الأمين العام[٤]، ودعم التعاون والتكامل الإقليميين باعتبارهما من المجالات التي يلزم معالجتها على سبيل الأولوية ليتسنى تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان الأفريقية وتشجيع مشاركة جميع البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي؛

١١ - تؤكد على بعد العولمة الذي تتصدره التكنولوجيا وعلى أهمية تيسير الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقلها والمعارف المتصلة بذلك، لا سيما إلى البلدان النامية، بشروط مواتية بما فى ذلك شروط تساهلية وتفضيلية حسبما يتفق عليه فيما بينها، مع مراعاة ضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، لتمكينها من الاستفادة من العولمة من خلال الاندماج التام الفعال في شبكة المعلومات العالمية الناشئة؛

---

(٤) A/52/871-S/1998/318؛ انظر: **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثالثة والخمسون، ملحق نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه**، الوثيقة S/1998/318.

١٢ - تشدد بقوة على ضرورة احتواء برامج بناء القدرات الإقليمية والوطنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، واللجان الإقليمية، وصناديق الأمم المتحدة، وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، على عنصر قوي يستهدف مساعدة البلدان النامية، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبالتشاور مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، بإعداد تقرير شامل يحتوي على توصيات عملية المنحى بشأن زيادة تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى البلدان النامية، ودورها أيضا في تعزيز تساوق السياسات العامة وتكاملها والتنسيق بينها بشأن المسائل الاقتصادية، والمالية، والتجارية، والتكنولوجية والإنمائية على الصعيد العالمي، من أجل تحقيق الانتفاع الأمثل بالعولمة؛

١٤ - تطلب أيضا إلى الأمين العام توجيه الدعوة، إن أمكن، إلى عقد اجتماع، يمول من موارد خارجة عن الميزانية، لفريق خبراء رفيع المستوى بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مع مراعاة التمثيل الجغرافي العادل وبالتشاور مع الدول الأعضاء، بهدف إعداد تقرير يكون متاحا في أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠٠، يحتوي على توصيات بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز اندماج البلدان النامية في شبكة المعلومات العالمية الناشئة؛ وتيسير حصول هذه البلدان على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأساليب من ضمنها بشروط تفضيلية وتساهلية، عند الاقتضاء؛ وتعزيز اشتراك البلدان النامية في قطاعات الاقتصاد العالمي القائمة على كثافة المعارف، بوسائل من بينها مرافق الهياكل الأساسية؛

١٥ - تدعو البلدان، والكيانات المعنية الأخرى، التي يكون في مقدورها تقديم الموارد الخارجة عن الميزانية اللازمة لعقد اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى إلى أن تفعل ذلك؛

١٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والخمسين البند المعنون "العولمة والاعتماد المتبادل".

الجلسة العامة ٨٧
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩